أصْلاً فيكون الوزن فِعْلَلَوْ ولا نظير له وإمّا أن تكونَ زائدةً وهو بعيدٌ لأنّ زيادةَ النّون أسهلُ من زيادةِ الهمزةِ حَشْواً ولا يصحّ أن يُجعلَ الجميعُ أصلاً لعدم النظير .

والنونُ في عُنْصَر وعُنْصَل زائدةٌ لعدم النظيرِ ولأنّه من العَصْر والعَصَل وهو الاعوجاج ومَنْ ضمّ الضادَ حكَم بالزيادة أيضاً لثبوتِ الزيادةِ في المثال الآخر والاشتقاق .

والنّونُ في رِعْشَن وضَيْفَن وخِلْبَن وخِلَفْنَة زائدةٌ للاشتقاق وقد زيدت النونُ علامةً للرفعِ في الأمثلة الخمسةِ لعلّةٍ ذكرناها في باب الأفعال من هذا الكتاب فإنْ قيلَ فقد ذكرتم أشياءَ من الألفاظِ الأعجميةِ وحكمتم على بعض حروفِها بالزيادة مثل نَرْجِس ومن أين يُعلم ذلك وهي كالحروفِ في جمودها .

قيلَ لَمّا تكلمت بها العربُ وصرّفوها في الجمعِ والتصغيرِ وغيرِهما أجْرَوْها مجرى العربيّ ومن هنا حكمنا على ألفِ لِجام وواوِ نَيْروز وياءِ إبراهيم بالزّيادة لقولهم لُجُم ونواريز وأبارِهة أو بَراهمة .

وأمّا النونُ في جُنَعْدل فزائدةٌ لعدمِ النظير في قولِ مَنْ ضمّ الجيمَ وفتح الدال